مؤشرات
مرتبطة بالقطاع المصرفي

تمهيد

رغم القوانين الصارمة واللوائح المصممة التي يخضع لها مختلف البنوك في القطاع المصرفي، إلا أنها تعتبر من أكثر القطاعات التي يتم استغلالها واستخدامها في عمليات تمويل الارهاب وخلال كافة مراحل غسل الأموال التالية:

- مرحلة إدخال الأموال إلى النظام المالي
- مرحلة تمويه مصدر الأموال
- وكذلك مرحلة دمج الأموال بحيث تبدو مشروعة

وإن اختلاف شريحة العملاء التي يقوم القطاع المصرفي بخدمتهم تعتبر شريحة كبيرة ومتعددة، مثل: الأشخاص المعرضين سياسيا والأشخاص المرتبطين بهم ارتباطا وثيقا، القياديين الحكوميين، الكيانات التجارية القانونية، وكذلك الأفراد من المواطنين والمقيمين والأجانب، بالإضافة إلى العديد من المنظمات التي قد تكون غير مشروعة كالتي تقوم بالأنشطة الإجرامية المختلفة مثل عمليات تمويل الإرهاب وغيرهم من العملاء اللذين يقومون بالحجم الهائل من المعاملات وبشكل يومي، ويتم ذلك عن طريق استخدام القنوات المصرفية والآليات المختلفة لإدخال أو تمويه أو نقل أموالهم غير المشروعة إلى مختلف الاتجاهات أو الدول.

❖ مؤشرات مرتبطة بالعميل:

1. لا يبدي العميل أي اهتمام تجاه مبلغ المعاملة أو عمولتها.
2. التغيير غير المتوقع أو المتكّرر للمستفيد الفعلي.
3. التغيير غير المتوقع أو غير المبرر للبنك.
4. التغيير غير المتوقع أو المتكّرر لبيانات الاتصال.
5. يستخدم العميل نفس العنوان مع تغيير الأسماء المرتبطة به بشكل متكرر.
6. يقدم العميل معلومات خاطئة، مضللة، ناقصة أو غير واضحة بحيث لا تعكس مصادر دخله الفعلية أو نشاطاته الفعلية أو معاملاته التجارية الفعلية.
7. يتهرب العميل من الاتصال المباشر مع البنك وبشكل واضح.
8. يرفض العميل إرسال أي مستندات من البنك إلى عنوان سكنه.
9. يتوجه العميل إلى البنك برفقة أطراف أخرى لم تتوضح العلاقة بينهم، ويكون لهم دور مؤثر في صياغة المعاملة.
10. يطلب العميل حرية تصرف تتخطى النطاق المعتاد.
11. يعرف عن العميل ضلوعه في أنشطة إجرامية.
12. يظهر العميل فضولا غير مألوف حول الأنظمة والسياسات الداخلية وآليات التحكم والمراقبة.
13. يظهر على العميل التوتر بما لا يتناسب مع طبيعة المعاملة.
14. يحاول العميل بناء علاقة مقربة مع موظفي البنك.
15. يستخدم العميل أسماء مستعارة ومجموعة من العناوين المتقاربة لكنها مختلفة.
16. يعرض العميل المال أو المكافآت أو خدمات غير معتادة من أجل تأمين خدمات قد تبدو غير معتادة أو مشبوهة.
17. العميل الأجنبي الذي لا يعمل بشكل اعتيادي في دولة الكويت، ولكنه يحصل على خدمات مالية أو مهنية غير اعتيادية.
18. يعتبر العميل شخص معّرض سياساً أو شخص مرتبط ارتباطا وثيقا به.
19. العميل دون السن القانوني (القاصر) الذي يقوم بإجراء معاملات مالية لا تتناسب مع عمره.
20. يقدم العميل مستندات تبدو مزورة أو معدلة أو غير دقيقة، أو لا تعود لشخصه بحيث يصعب على البنك التحقق من هويته.
21. البيانات الشخصية الأساسية المطلوبة في نموذج اعرف عميلك غير معبئة، مثل: رقم الهاتف.
22. يتأخر العميل بشكل كبير في تقديم مستندات الشركة (سواء المستندات الدالة على ملكية الشركة، أو مستندات التوكيلات أو المفوضين على الشركة).
23. تكون كافة المستندات المقدمة بلغة أجنبية يصعب التحقق منها.
24. تبدو كافة المستندات الشخصية المقدمة حديثة أو صادرة مؤخراً.
25. عدم تعاون العميل في التعرف على المستفيد الفعلي أو تحديده.
26. يقدم العميل أوراقا نقدية مغلفة أو ملفوفة بطريقة لم يعتدها من قبل.

27. يحاول العميل القيام بتحويلات إلى بنك آخر دون توفير كافة التفاصيل حول المستفيد، خاصة في معاملات التحويل الإلكترونية.
28. ارتباط العميل بأطراف ثالثة لإجراء المعاملات سواء كانت هذه المعاملات بين أفراد أو كيانات تجارية أو الدولة التي يتواجد فيها البنك الذي يتعامل معه العميل، وذلك دون وضوح النشاط التجاري أو العلاقة الاقتصادية بينهم.
29. تعذر الحصول على شهادات رسمية للكيانات التجارية، أو أنها غير مدرجة في السجلات العامة أو قواعد البيانات الرسمية.
30. تعذر العثور على الكيان التجاري في شبكات الانترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي.
31. اسم الكيان التجاري مسجل تحت اسم لا يعكس نشاطه الفعلي.
32. اسم الكيان التجاري المسجل مشابه لاسم كيان تجاري آخر، خاصة أسماء الكيانات التجارية الدولية البارزة.
33. يستخدم الكيان التجاري عنوان بريد الكتروني غير رسمي، مثل: (Yahoo, Gmail, Hotmail).
34. العنوان الفعلي للكيان التجاري لا يتطابق مع العنوان المذكور في الملف الخاص به.
35. عنوان الكيان التجاري المسجل في نموذج اعرف عميلك يكون مستخدم من قبل العديد الكيانات التجارية الأخرى.
36. تدني مستوى الرصيد في حسابات العميل رغم المعاملات الكثيفة التي يقوم بها.
37. طلب تنفيذ المعاملات بصفة مستعجلة دون الاهتمام بما يترتب عليها من مخاطر أو تكاليف إضافية مثل: مبلغ العمولة العالي.
38. وجود تضخم في حجم المبالغ الواردة من مبيعات الأصول بين الكيانات التجارية (أ، ب) التي تعود منافعها الاقتصادية لنفس المستفيد.
39. ملاحظة استقالة واستبدال المديرين أو المساهمين الرئيسين بعد التأسيس بفترة وجيزة.
40. التغيير المتكرر للمسؤولين أو أعضاء مجلس الإدارة دون وجود مبرر واضح.
41. تغيير موقع العمل بشكل متكرر دون وجود مبرر اقتصادي.
42. الهيكل التنظيمي للكيان التجاري معقد بشكل غير منطقي ولا يتطلب هذا المستوى من التعقيد مقارنة بالكيانات التجارية المماثلة.
43. عدم وجود مصاريف تشغيلية مثل: (إيجارات، رواتب، قيمة البضائع) ، أو أن عدد موظفي الكيان التجاري قليل جدا أو معدوم، أو أن الكيان التجاري لا يقوم بفعل أي أنشطة تجارية فعلية، مما قد يشير إلى وجود شركة وهمية أو شركة واجهة.
44. امتلاك العميل لعدة كيانات تجارية لها نفس النشاط التجاري المرتبط بتجارة الذهب والمعادن الثمينة والأعمال التجارية كثيفة النقد.

❖ مؤشرات مرتبطة بالمعاملة:

1. عودة النشاط إلى حساب العميل الطبيعي أو الكيان التجاري بشكل مفاجئ دون أي تفسير منطقي لذلك، مثل: (معاملات الإيداع متكررة بمبالغ ضخمة، أو معاملات التحويل المتكررة التي لا تتطابق مع نمط المعاملات المعتاد للعميل).
2. حجم المعاملات المالية لا يتناسب مع الدخل المفصح للعميل، نمط أنشطته المعتاد أو وظيفته، مثل: (معاملات إيداع ضخمة من قبل طالب أو عاطل عن العمل)
3. معاملات الكيان التجاري تبدو خارج الإطار العادي للممارسات التجارية في القطاعات المماثلة.
4. المعاملات التي يقوم بها العميل تبدو معقدة دون وجود غرض واضح منها أو مستندات مؤيدة لها.
5. يقوم العميل بمعاملات خاصة بمشروع ضخم ممولة من قبل مستثمرين غير محددين.
6. يقوم العميل بطلب تحويل بعض الدفعات من خلال حسابات الكيان التجاري بدلا من حساباته الشخصية.
7. وجود دلائل أو مؤشرات تشير إلى أعمال قام بها العميل يعاقب عليها القانون في دولة الكويت أو في دول أخرى.
8. يبالغ العميل في شرح المعاملة وتبريرها وتقديم المستندات التي تثبت صحتها.
9. حيازة العميل للكثير من الأصول ومن ثم تصفيتها بسرعة دون وضوح السبب الاقتصادي.
10. حيازة العميل للكثير من الأصول ورهنها دون وضوح السبب الاقتصادي.
11. إجراء معاملات مالية بين الكيانات التجارية المملوكة لنفس العميل.
12. إجراء معاملات نقدية متكررة بمبالغ ضخمة بما لا يتسق مع المعاملات المنفذة في السابق.
13. يقوم العميل بمعاملات ضخمة لا تتناسب مع نشاطه المتوقع أثناء فتح الحساب أو مصادر دخله، أو أنه لا يمتلك أي وظيفة.
14. يقوم العميل بمعاملات لا تتوافق مع بياناته الشخصية المذكورة في نموذج اعرف عميلك، أو مع ملفه الشخصي لدى البنك.
15. عدم تناسب الدخل المفصح عنه من قبل العميل مع الأصول المملوكة له أو نمط حياته المعيشية، ومعاملاته التي يقوم بها.
16. يقوم العميل باستخدام أوراق نقدية بفئات تختلف عما كان يفضل التعامل به في السابق، أو أن الفئات المستخدمة أكبر بكثير أو أصغر بكثير عن الفئات المستخدمة في القطاع الذي يعمل به.
17. نمط المعاملات التي يقوم بها العميل منتظمة وبمبالغ نقدية بأرقام صحيحة لا تحتوي على كسور.
18. يقوم العميل بعمليات سحب بمبالغ نقدية كبيرة يليها عمليات إيداع نقدي بفترة قصيرة.
19. يطلب العميل تحويل مبلغ إلى الخارج دون وجود مبرر منطقي واضح.
20. غالباً ما يقوم العميل بعمليات إيداع في حساب طرف آخر لا يوجد بينهم روابط، حيث أنه ليس صاحب عمل ولا يمثل فرداً من أفراد أسرته.
21. معاملات إيداع متكررة تبرر على أنها "عائدات من عمليات بيع الأصول" ولكن لا يمكن معرفة مصدرها الحقيقي.
22. العلاقة ما بين أطراف التعامل تثير الشكوك بحيث لا يمكن للعميل أن يوجد التفسير الكافي لها.

23. المعاملة عبارة عن صفقة تجارية تتم بين طرف أو أكثر من أسرة واحدة دون وجود مبرر اقتصادي واضح.
24. يقوم العميل بمعاملات شخصية عن طريق استغلال حساب الكيان التجاري، مثل: معاملات شراء أصول شخصية أو أغراض شخصية.
25. يقوم العميل بسداد القرض أو الرهن العقاري قبل الموعد المحدد، بحيث يتكبد خسائر مالية.
26. إجراء عدد كبير من المعاملات مع عدد قليل من المستفيدين.
27. إجراء عدد قليل من المعاملات ذات القيمة العالية مع عدد قليل من المستفيدين.
28. يقوم العميل بمعاملات منتظمة مع كيانات تجارية دولية، دون وضوح العلاقة الاقتصادية التي تربط بينهم.
29. تظهر سجلات الكيان التجاري فترة ركود طويلة بعد التأسيس، تليها زيادة مفاجئة وغير مفسره في الأنشطة المالية.
30. يتلقى العميل تحويلات من قبل أطراف ثالثة غير معروفة لدى بنوك أخرى، دون الإلمام باسم الآمر بالتحويل.
31. إجراء معاملات متعددة في نفس اليوم مع محاولة اللجوء إلى موظفين مختلفين لدى نفس الفرع، أو اللجوء إلى فروع أخرى مختلفة في مناطق نائية.
32. يقوم العميل بدفع مبلغ أكبر عند إجراء معاملات عقارية ذات دفعات مقسطة مثل: (التملك بالتأجير) رغم القدرة على دفع المبلغ الإجمالي دفعة واحدة.
33. ايداعات نقدية منتظمة دون الحد الأدنى في حساب العميل، يليها سحوبات عن طريق تحويل أو شيك مصرفي إلى ***حساب أمانات الممارس القانوني**.
34. التحويلات النقدية من محلات الذهب والاحجار الكريمة إلى المستفيدين في المناطق المعروفة بتعدين الذهب غير القانوني.
35. إجراء العميل معاملات لا تعود عليه بالمنافع الاقتصادية مثل تحويل الأموال بين حساباته أو نقل الأموال من حسابه عبر حسابات شركات مرتبطة بأحد أفراد عائلته أو الأشخاص المقربين منه.

❖ مؤشرات مرتبطة بالمنتج والخدمة والقنوات المستخدمة:

1. فتح حسابات بنكية بواسطة أطراف أخرى لاستخدامهم كواجهة للتعامل مع البنك.
2. فتح حسابات بنكية باستخدام أسماء قريبة جداً من أسماء كيانات تجارية قائمة أخرى.
3. فتح حسابات بنكية باستخدام أسماء مزيفة وغير حقيقة.
4. انشاء حسابات متعددة دون وجود حاجة منطقية لذلك.
5. استخدام مبالغ نقدية كبيرة لتنفيذ معاملات الإيداع/ السحب في حساب الكيان التجاري بما لا يتناسب مع نشاطه.

***حساب أمانات الممارس القانوني:**

يقصد به الحساب الوسيط بين أطراف المعاملة التي يقوم بها الممارس القانوني عن طريق تحصيل مبالغ مالية من قبل (الطرف الأول) وحفظها كأمانة في حساب الأمانات لغرض تسليمها إلى (الطرف الثاني) وذلك بهدف إتمام المعاملة بشكل قانوني، وحتى انتهاء الغرض من تحصيلها.

6. العمليات الصادرة والواردة متشابهة في الحجم ويتم إرسالها /تلقيها من/إلى نفس الحسابات، بما يشير إلى أن الأموال الصادرة تتم إعادتها بجزء من الخسارة.
7. وجود عدد كبير من عمليات الإيداع النقدي في الحساب بمبالغ صغيرة وعدد قليل من عمليات السحب النقدي بمبالغ كبيرة.
8. يقوم العميل باستخدام تسهيلات القروض بطريقة قد تبدو عادية خلال عمليات التجارة الدولية ولكنها لا تتطابق مع أنشطته التجارية.
9. طبيعة العلاقة التجارية للعميل مع البنوك لا يوجد لها غرض اقتصادي واضح، مثل: (وجود حسابات كثيرة في ذات البنك، وجود عملات عديدة في الحساب، عمليات تحويل متكررة بين الحسابات، وجود سيولة مالية كبيرة في الحساب، ..إلخ.)
10. يقوم أطراف ثالثة لا تربطهم صلة بالعميل بتقديم ضمانات لتسهيلات القروض.
11. ايداعات متعددة في حساب واحد بواسطة عدد كبير من الأطراف المختلفين.
12. يقوم العميل باستخدام اسم طرف آخر لإجراء معاملات تجارية من أجل مشاريع تجارية أو صناعية.
13. إقفال حسابات وفتح حسابات جديدة باسم العميل.
14. معاملات إيداع متعددة في حساب الشخص الطبيعي، تليها سحوبات نقدية بفترة قصيرة جدا بحيث يتم استغلال الحساب كمحطة إيداع مؤقت.
15. يتم استخدام حساب الكيان التجاري كمحطة إيداع مؤقت لتمرير الأموال لإخفاء المستفيد الفعلي، والذي قد يشير إلى وجود شركة وهمية.
16. قروض لصالح شركات أجنبية في دولة الكويت، مع صعوبة التحقق من النشاط أو الوجود الفعلي لهذه الشركات.
17. يتلقى العميل إيداعات بمبالغ كبيرة من مصدر مبهم، على أن يرسلها أو يضمنها بنك خارجي(Offshore).
18. وجود معاملات لدى العميل ترتبط ببنك خارجي (Offshore) يرجح أنه وهمي نظرا لتشابه اسمه مع اسم مؤسسة مالية كبرى.
19. لدى العميل قروض مرتبطة بالتزامات من بنوك خارجية (Offshore)، مع صعوبة التحقق من حقيقة هذه الالتزامات.
20. يقوم العميل باستخدام وسائل مالية لا تتطابق مع نشاطه، مثل:

- استخدام خطابات الضمان وغيرها من وسائل التمويل التجاري لنقل الأموال بين الدول.
- شراء عملات أجنبية أو أدوات أخرى قابلة للتفاوض من خلال الدفع النقدي.
- ورود مبالغ ضخمة عن طريق شيكات.

21. يقوم العميل بتبديل مبلغا ضخما مؤلفاً من الأوراق النقدية ذات الفئات الصغيرة (المحلية/ الأجنبية) مقابل أوراق ذو فئات كبيرة.

22. يقوم العميل بطلب تنفيذ أوامر الدفع مع إعطاء تفاصيل خاطئة حول الطرف المحول له.
23. يقوم العميل بطلب إرسال بطاقات السحب أو بطاقات الائتمان إلى عناوين دولية أو محلية تختلف عن عنوانه.
24. يزور العميل صندوق الأمانات الخاص به مباشرة قبل أن يقوم بإيداعات نقدية.
25. تزداد وتيرة زيارات العميل لصندوق الأمانات الخاص به بطريقة تبدو غريبة مقارنة مع معدل زياراته السابقة.
26. يقوم أطراف ثالثة بالدفع نقداً أو إيداع شيكات في حساب بطاقة الائتمان العائد للعميل.
27. يتم تنفيذ معاملات ذات مبالغ كبيرة أو متكررة بواسطة أحد المفوضين بالتعامل على الحساب ولكنه لا يمتلك حصة أو أصول في الكيان التجاري.
28. يقوم العميل بالدفع النقدي بمبالغ ضخمة لسداد القروض أو الرهانات العقارية، والذي قد يشير إلى وجود ربا فاحش.
29. يقوم العميل بشراء سلع عالية القيمة.
30. يمتلك العميل عدة حسابات ويودع مبالغ نقدية في كل منها بما يصل إلى مجموع ضخم.
31. يتم تجميع الأموال الواردة من عدة حسابات في حساب واحد، ومن ثم تحويلها للخارج.
32. يقوم العميل بمدفوعات مالية ضخمة لشراء البضائع الثمينة، مثل: (الذهب والمعادن الثمينة، الأحجار الكريمة، التحف والأعمال الفنية)، بحيث لا تتناسب مع مصادر دخله، أو طبيعة ونمط معاملاته.
33. التحويلات الواردة للحساب من خلال أنظمة التحويل البديلة وغير التقليدية، بدلا من استخدام ***تعليمات تحويل الأموال الدولية المشروعة IFTI** .
34. يتلقى العميل تحويلات من عدة مصادر مرتبطة بالذهب والمعادن والاحجار الكريمة دون وجود روابط اقتصادية واضحه.

***تعليمات تحويل الأموال الدولية (IFTIs: International Fund Transfer Instruction): هي** تعليمات تحويل الأموال أو الملكيات التي يتم ارسالها / استلامها من قبل أطراف آخرين (كيانات تجارية / أفراد) لدى دولة أخرى وبطريقة شرعية عن طريق استخدام المؤسسات المالية أو مقدمي خدمات تحويل الأموال.

***مفهوم الحوالة البديلة:** هي طريقة بديلة لنقل الأموال عبر الحدود، ويتم فيها استخدام عدة طرق، لتمكين تسليم الأموال إلى الأطراف المستفيدة في الوجهة المطلوبة خلال اليوم الواحد رغم وجود الأموال في الدولة الأصل ، و تكمن الخطورة في عدم القدرة على معرفة المرسل الحقيقي للأموال أو المستفيد الحقيقي منها، أو الوسائل المستخدمة كون بعضها قد يكون خارج إطار المؤسسات المالية.

- **الطرق المتبعة للحوالة البديلة:** يتم نقل الأموال باستخدام طرق مختلفة منها أن يتم التواصل بين اطراف المعاملة (طرف مقيم في دولة الكويت وطرف اخر بالدولة المرسل لها) من خلال استخدام احد وسائل التواصل الاجتماعي حيث يتضمن محتوى الرسالة (حجم المبلغ المحدد واسم المستفيد ورقم هاتفه) ويتم تسليم المستفيد الفعلي الأموال في نفس اليوم، علماً بأن الأموال المتحصلة لتلك العملية لا تزال في البلاد، أو باستخدام طرق أخرى مختلفة مثل: أن يقوم الشخص بنقل الأموال بنفسه من خلال حملها معه أثناء سفره إلى الخارج عن طريق التهرب من الرقابة الجمركية، أو باستخدام مؤسسات الصرافة التي تقوم بدورها بتحويل الأموال عبر شركات الصرافة.
- **أسباب استخدام الحوالة البديلة:** يقوم العديد من الأشخاص الطبيعية أو الكيانات التجارية باستخدام الحوالة البديلة كطريقة بديلة لنقل الأموال عبر الحدود، وذلك لأسباب متعددة، منها: (عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في بعض الدول والتهرب من قيمة الفائدة المالية من الحوالات أو الضرائب لدى الدول التي تم التحويل اليها أو دول يمنع التحويل لها لاعتبارات احترازية، أو أنها تستخدم من قبل بعض العناصر المتطرفة في عمليات تمويل الإرهاب خارج البلاد).

❖ مؤشرات مرتبطة بالموقع الجغرافي:

1. ترتبط المعاملات في دول معروفة بالسرية المصرفية، ودول ذات ضوابط قانونية ضعيفة على الكيانات التجارية.
2. يتم تدوير المعاملات خلال عدة دول دون وجود سبب اقتصادي واضح.
3. وجود معاملات مرتبطة بدول معروفة بارتفاع معدل الجرائم فيها، مثل جرائم: الفساد، المخدرات، أو دول عالية المخاطر وتفتقر لضوابط مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب.
4. يمتلك العميل عدة حسابات في مؤسسات مالية مختلفة وفي نفس المنطقة الجغرافية دون وجود سبب اقتصادي واضح.
5. يقوم العميل بتنفيذ تحويلات متعددة للأموال الصادرة خارج دولة الكويت وهو المستفيد منها .
6. يقوم العميل بمعاملات إيداع، تليها حوالات إلكترونية إلى دول عالية المخاطر.
7. يقوم الكيان التجاري بتحويلات إلى حسابات لدى دول أخرى، وذلك بعد التراكم الضخم لأرصدته والتي لا تتناسب مع معاملاته التجارية.
8. التحويلات الصادرة من قبل الكيانات التجارية كثيفة النقد إلى المستفيدين لدى دول معروفة بتعدين الذهب غير القانوني.
9. وجود ايداعات نقدية متعددة بمبالغ صغيرة واردة لحساب منظمات غير ربحية أو جمعيات يتبعها تحويلات ضخمة لحسابات أجنبية خارج الدولة، والذي قد يدل على وجود عمليات ***التمويل الجماعي Crowd Funding** لغرض تمويل تنظيم غير مشروع ***كالجماعات الإرهابية ERW** أو غيرها من الأغراض غير المشروعة.

***التمويل الجماعي (Crowd Funding):** هو عبارة عن جمع المساهمات المالية من قبل العديد من الأشخاص (كتبرعات، وغالبا ما تكون عبر مواقع الانترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي التي تم إنشائها بهدف دعم فكرة أو مشروع خيري، ويتم استخدام الأموال الناتجة عن التبرعات لصالح أنشطة غير مشروعة أو عمليات تمويل الإرهاب، وغالبا ما يتم استخدامها من قبل الجماعات الإرهابية المتطرفة ERW.

***الجماعات الإرهابية المتطرفة (Extreme Right Wing :ERW):** تتميز هذه المنظمات بجوانب استبدادية ولها أراء وتوجهات متطرفة ومعادية، أو عنصرية، مثل: (التطهير العرقي، الإبادات الجماعية ضد مجموعة من الناس بناء على توجهاتهم الدينية أو السياسية أو الثقافية، وغيرها من أشكال التصرفات الإجرامية المنظمة).